## تخفيف اعتماد منتوجات الضفة الزراعية على السوق الاردني مهمة واقعية وضرورية

تنشر الصحف اليومية – خاصة جريدة "القدس" – وبشكل مثير للانتباه اعلانات متعددة من بعض فئات المزارعين في الضفة تتضمن "مناشدة المسؤولين في الاردن السماح بتصدير منتوجات الضفة الزراعية الى الاردن". فبعد البطيخ والبصل والبندورة جاء دور العنب ولم يسلم حتى الخروب من قرارات المنع التي تطبقها السلطات الاردنية.

واضح تماما ان هدف السلطات الاردنية من وراء قرارات منع تصدير منتجات الضفة هو هدف سياسي يسعى الى اشعار مزارعي الضفة ان تسويق حاصلاتهم عبر الجسور يعتمد على "حسن علاقتهم بالنظام الاردني". وترتدي هذه القضية طابعا اكثر خطورة في الظروف الراهنة التي يسعى حكام الاردن فيها جاهدين الى ادعاء تمثيل الفلسطينيين خاصة وان قمة "كامب ديفد" التآمرية على الابواب وشهية حكام عمان متفتحة تماما لابتلاع الشعب الفلسطيني

وتثير مشكلة تسويق حاصلات الضفة الزراعية الاهتمام لدى كل الوطنيين الحريصين على مستقبل الشعب الفلسطيني. ومن هنا فان العمل على ايجاد حل لهذه المشكلة التي يهدد استمرارها بربط قسم من المزارعين مصلحيا بالنظام الاردني هو ضرورة حيوية ولن يأتي الحل المنشود بمجرد التوعية بخطورة الانحياز الى جانب النظام الاردني

– على اهمية هذه التوعية – وانما بوضع مقترحات معقولة تساعد المزارعين على التقليل من اعتمادهم على السوق الاردنية لتسويق منتجاتهم.

تلعب المنافسة الاسرائيلية وضيق السوق المحلي دورا رئيسيا في اضطرار قسم من المزارعين الى البحث عن اسواق الضفة الشرقية لتسويق حاصلاتهم. ولا شك في ان هذه المشكلة ستظل قائمة ما دام الاحتلال مستمرا. الا انه بالامكان وحتى في ظل الظروف العصيبة الراهنة التخفيف من اعتماد المزارعين في الضفة على اسواق الضفة الشرقية. ويمكن للمقترحات التالية ان تكون مؤشرات عامة تساعد على تحقيق هذا الهدف:

اولا: اجراء تغيير في نوع المزروعات في الضفة بحيث يستهدف، قدر الامكان، سد حاجة السوق المحلية وتقليص استيراد المنتجات الزراعية.

فان وجود تصدير للحاصلات الزراعية الى خارج الضفة لا يعني ان الضفة تسد احتياجاتها للمواد الزراعية من مواردها الداخلية وتصدر الفائض الى الخارج. بل يمكن القول ان العكس من ذلك هو الصحيح فان الاحصائيات الرسمية الاسرائيلية تشير الى ان الضفة الغربية قد استوردت في عام ١٩٧٦ مثلا بما قيمته ٣٦٣ر٥ مليون ليرة اسرائيلية من المنتجات الزراعية موزعة على الشكل التالي: من اسرائيل ٢٩٠ر٨ مليون ليرة، من الاردن ١ر٥ مليون ومن اقطار اخرى ٧١ر٢ مليون. في حين ان صادرات الضفة من المنتوجات الزراعية في نفس السنة قد بلغت ٢٤٤ر٧ مليون ليرة منها ١٠٧ر٦ مليون الى اسرائيل و ٩٨ر٣ مليون الى الاردن والباقي الى اقطار اخرى. وهذا يدل على ان واردات الضفة الزراعية قد فاقت صادراتها بمبلغ ١٣٨ر٨ مليون ليرة. وهذه الحقيقة تدفعنا الى التقدير بضرورة العمل على تقليل الاستيراد الى اقصى حد ممكن عن طريق انتاج المنتوجات المستوردة من الخارج.

صحيح ان قسما من المواد الزراعية المستوردة غير موجود في السوق المحلي اى انه لا ينتج محليا. ولكن بالامكان اجراء تغيير في طبيعة الحاصلات الزراعية التي تزرع في الضفة بحيث تتجه نحو سد حاجة السوق المحلية خصوصا اذا كانت الظروف المناخية وعوامل الانتاج متوفرة محليا.

ثانيا: العمل على توسيع صناعة حفظ المواد الغذائية وتصنيعها.

فان خشية المزارعين من تلف المحاصيل الزراعية هو الذي يدفعهم الى البحث عن **أي مخرج سريع لبيع منتوجاتهم** في حين ان تصنيع قسم من هذه المنتجات سيساعد على تحنيب المزارعين الالتجاء الى اى طريق، مهما كانت نتائجه، لتسويق الانتاج. هذا بالاضافة الى ان انشاء مثل هذه الصناعات سيساهم في ايجاد فرص عمل جديدة لاعداد متزايدة من العمال.

ثالثا: محاولة تصدير المنتجات الزراعية عن طريق الجو او البحر مباشرة.

وهذا ما يفعله قسم من المزارعين في قطاع غزة. فلم لا يصار الى اللجوء الى الطريق المباشر اذا ما توفرت له الشروط الاقتصادية المناسبة ؟

واضح ان تنفيذ مثل هذه الاقتراحات يتطلب عملا دؤوبا وتوفر رساميل كافية وايجاد هيئة مركزية للمزارعين تتولى الاشراف على هذه العملية ولكن كل ذلك لن يمنع من طرح هذه الاقتراحات عليها ان تكون – كما قلنا – مؤشرات على الطريق، طريق منع تحول شريحة اجتماعية هامة في بلادنا الى ركيزة سياسية للنظام الاردني في المناطق المحتلة.

## السد العالي رمز شامخ لانجازات الثورة المصرية رغم تهويشات اليمين المصري

يسعى اليمين المصري بدأب واصرار كبيرين الى تشويه كل المنجزات التقدمية التي تمت في المجالات الاقتصادية والاجتماعية خلال فترة قيادة عبد الناصر للثورة المصرية.

ومن جملة هذه التشويهات الهجوم على مشروع السد العالي في مصر وتصويره بانه عبارة عن سلسلة من الاخطاء التي تتهدد مصر بأفدح الاخطار بل لقد اشتط البعض وطالب "بهدم السد قبل ان يهدم مصر"..

قبل الخوض في مناقشة التلفيقات المعادية حول السد لا بد من الاشارة الى ملاحظة هامة وهي ان السد ليس مجرد حائط صخرى يعترض تدفق مياه النيل، انما اصبح في التاريخ المصرى الحديث رمزا للتحدى السياسي والاقتصادى الذى تواجهه شعوب العالم الثالث وهي تحاول النهوض في وجه مقاومة القوى الامبريالية التي فرضت عليها تخلفها القديم، واصبح السد رمزا شامخا لما يمكن ان يحققه التعاون والتحالف بين الدول النامية والاتحاد السوفيتي.

وأول الهجمات التي يتعرض لها السد هو احتجازه كميات كبيرة من الطمي التي كانت تفيد الزراعة المصرية.

ان الصخب الحاصل حول فقدان الطمي في بحيرة ناصر مثير للدهشة. ففي معظم بلاد العالم تزدهر الزراعة على مياه الامطار الخالية من الشوائب. ولا توجد في الزراعة الحديثة فكرة الاعتماد على الطمي لزيادة خصوبة التربة. ومع ذلك فان الدكتور نصر محمود والمهندس مروان شاكر يشيران في بحث لهما حول السد العالي نشرته مجلة "الاقتصاد العربي" الى ان كمية الطمي التي فقدت نتيجة لقيام السد تقدر بما يعادل ١٣٠٠ طن من سماد نترات الكالسيوم قيمتها حوالي ثلث مليون جنيه فقط..

ومن ناحية اخرى يجرى اتهام السد بانه ادى الى تدهور الثروة السمكية في مصر بسبب عدم سماح جسم السد بتسريب الاسماك من خلاله. واذا كان هذا الامر صحيحا فان السد العالي قد اعطى بالمقابل مصر بحيرة صناعية ضخمة "بحيرة ناصر" تزخر بثروة سمكية كبيرة يمكن ان يتجاوز انتاجها السنوى ٣٠ الف طن في السنة. ولكن مشروعات الصيد فيها متعثرة حتى الان بسبب صعوبة النقل الى القاهرة اذ لا يزال طريق السكة الحديدية بين اسيوط واسوان خطا منفردا. وقد اجل البحث في مشروع ازدواج هذا الخط رغم ان المشروع لم يكن ليكلف اكثر من ١٢ مليون جنيه فقط.

اما بالنسبة للشكوك المثارة حول سلامة السد فان ابلغ رد عليها قد جاء على لسان الدكتور عبد العظيم ابو العطا وزير الرى حين قال "بالنسبة لسلامة السد، تصميما وتنفيذا، فان نتائج ما تجمع لدينا من ارصاد كفيلة بالرد على من اثاروا الشكوك حول سلامته".

وفيما يلي بعض النتائج الباهرة التي تحققت لمصر بفضل السد العالي كما يوردها الدكتور عبد العظيم ابو العطا:

الدخل القومي الزراعي بلغت جملتها ٤٣٠٧ مليون جنيه.

ان اجمالي ما دبره السد العالي من طاقة وتوفير في المازوت حتى نهاية ١٩٧٦ تبلغ ٨٠٠ مليون دولار.

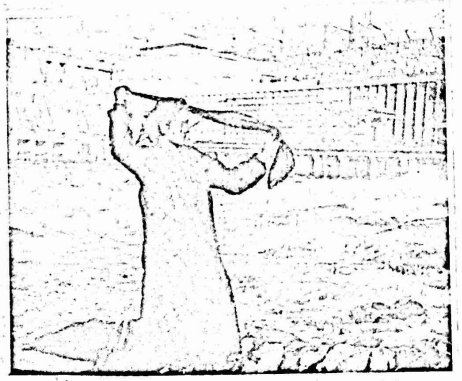

حسبنا ان نذكر ان السد العالي قد حمانا من ثلاث نكبات، اولاها فيضان خطر عام ١٩٦٤ وثانيها فيضان قحط عام ١٩٧٢، وثالثها فيضان بالغ الخطورة عام ١٩٧٥.

وحسبنا ان نذكر ان العائد من السد العالي في عشر سنوات لا يقل تقديره عن ١٠ آلاف مليون جنيه او عشرين ضعفا لما انفق عليه."

لقد بني السد العالي لكي يحتجز مياه النيل في خزان للمياه وقد نجح في مهمته. فهو يوفر لمصر كافة احتياجاتها من الماء، وينتج اكثر من نصف ما تستهلكه البلاد من الطاقة الكهربائية.

ويحاول اليمين المصرى ان يصنع من السد "علاقة" توضع فوقها كل اخطاء البيروقراطية المصرية. ولكن السد ليس مسئوولا عن عدم استصلاح ٢ مليون فدان من الاراضي الجديدة، ولا عن ملوحة الاراضي الزراعية القديمة التي سببها اهمال الصرف ولا عن العجز عن تطوير الصيد في بحيرة ناصر ولا عن عدم ازدواج الخط الحديدى بين اسيوط واسوان، ولا عن رفع سعر الكهرباء، ولا عن البطء في تنفيذ كهربة الريف، ولا عن عدم تشغيل توربيناته بصورة كاملة حتى الان. فالتوجهات اليمينية السائدة في مصر هي المسؤولة الاولى عن ذلك.

لقد فتح السد العالي الذى بني بمساعدة الاتحاد السوفياتي طريقا رحبا نحو الزراعة المتطورة والصناعة الحديثة، وكل انجاز آخر يمكن بالاستخدام السيئ ان يتحول الى

## تهت الجهر

حل معقول بين المستأجرين والمؤجرين

مطلع كل شهر الازمة ... الازمة التي يعاني ... المستأجرون في بلادنا ... يدفعون ايجار بيوتهم ... الاردني. ومع هبوط ... الليرة الاسرائيلية وازدياد ... الدمار يخطر المستأجرون ... دفع نسبة اكبر من رواتبهم ... الايجار.

وبحلول الازمة اكثر فاكثر ... الاكثرية الساحقة من ... المستأجرين يتقاضون اجورهم ... بالليرة الاسرائيلية ولا تزداد ... هذه الرواتب بنسبة انخفاض ... الليرة مما يؤدى الى تردى ... الاوضاع المعيشية لقطاع كبير ... من المواطنين ويفرض ضرورة ... ايجاد حل عاجل لهذه ... المشكلة المستعصية.

ان الحق وان نوقشت هذه ... المسألة اكثر من مرة ولم تؤد ... جميع هذه النقاشات الى ... التوصل الى حل معقول. وفي تقديرى ... ان الحل المقبول والعادل هو ... الذى يأخذ بعين الاعتبار ... مصالح الطرفين المعنيين بهذه ... المسألة المستأجرون ... والمؤجرون.

ان الممارسة السائدة الان لا ... تخدم بالحسبان سوى "مصلحة" ... اصحاب البيوت الذين يرفضون ... حتى تقاضوا الايجار بغير العملة ... المحلية، والقوانين المعمول ... بها في الضفة لا تستجيب ... للتغيرات الحاصلة في العلاقة ... بين المؤجرين والمستأجرين ... كما ان المناسب ان تتبنى ... النقابات والمؤسسات الوطنية ... والشعبية في البلاد هذه المشكلة ... الرئيسية في حياة ... المواطنين لايجاد حل لها. وقد ... سبق الدعوة الى اجتماع عام ... يضم ممثلو البلديات ... واصحاب البيوت ... والمستأجرون واختصاصيون ... آخرون في مناقشة هذه القضية ... الحيوية وضع تسعيرة معينة ... للايجار يمكن ان تتغير باتفاق ... الاطراف المعنية وبحيث يلتزم ... الجميع المعنيين بهذا الاتفاق.

ومن المفهوم طبعا ان ... الحل العادل غير مؤهل ... بمفرده في حل المشكلة. ... ولكن ان هبة ونفوذ وسمعة ... الاطراف المشتركة في الاجتماع ... المقترح يمكن، في حالة ... استخدامها بحكمة، ان تحد من ... تعنت واحد ملاحية القوانين وتساعد ... على ايجاد الحل المطلوب ... الذى يشترط فيه، بالاضافة ... الى التخفيف من الضائقة التي ... يعاني منها قسم من المواطنين، ... ان يستجيب لمقتضيات دعم ... الصمود فوق ارض الوطن.

ابو فجر

استغلال عمل النساء

خلافا لمصالح الاحتكارية، ... فان الاحصائيات ان نسبة ... الاجور للنساء بمختهن اجورا ... اقل من اجور الرجال كما تكشف ... عن ذلك الاحصائيات ان نسبة ... الاجور للنساء لاجور الرجال تبلغ ... ٦٠ بالمئة من اجرة الرجال ... في بريطانيا.

٦٢ بالمئة في بلجيكا.

٦٣ بالمئة المانيا الغربية.

٦٤ بالمئة في ايطاليا.